<table>
<tr><td colspan="3">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="2">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="2">قسم الدراسات المالية / تأمين</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="2">الهام نعمة كاظم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="2">أ. د. صباح مجيد سعيد النجار</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td colspan="2">مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير | دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="2">دراسة المزيج التسويقي في شركة التأمين الوطنية في العراق (دراسة حالة)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="2">٢٠١٠</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="2">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="2">تناولت الدراسة الحالية تحديد اثر المزيج التسويقي في عملية بيع الوثائق في شركة التامين الوطنية .

هدفت الدراسة إلى مساعدة الشركة في الاستعداد للمنافسة القادمة في حال دخول شركات التأمين الأجنبية، والارتقاء بهذا النشاط الحيوي وفتح آفاق جديدة لمستقبل التأمين في العراق من خلال تسويق أنسب في الظروف الحالية والمستقبلية .

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحديد ومعالجة متغيراتها والتي تتمثل في عناصر المزيج التسويقي كمتغيرات مستقلة وعملية بيع الوثائق كمتغير تابع ، فضلاً عن ذلك تم الاعتماد على مقاييس أعدت بما ينسجم مع أهداف الدراسة وطبيعة البيئة المبحوثة .

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة صيغت أربع فرضيات رئيسة ، تم اختبارها في شركة التأمين الوطنية على عينة من ورؤساء الأقسام ومدراء الفروع ، والمنتجين ، ومن لديهم خبرة في تسويق التامين البالغ عددهم (٧٨) فرداً ، واستخدمت الباحثة استمارة الاستبانة بشكل أساس في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة ، وتضمنت ثلاثة محاور ، خصص الأول للمعلومات العامة التي تختص بأفراد عينة الدراسة ، وخصص الثاني للمتغيرات الرئيسة التي تشمل عناصر المزيج التسويقي (التسعير و الترويج و المنتج و التوزيع) وخصص المحور الثالث للمتغيرات الفرعية التي تتضمن فقرات عناصر المزيج التسويقي .</td></tr>
</table>

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / تأمين				
أسم الباحث	انسام جعفر كاظم				
أسم المشرف	أ.م.د. تغريد جليل ايوب سرسم				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	إعادة التأمين وأثرها في تطوير صناعة التأمين دراسة استطلاعية مقارنة بين شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تسعى معظم دول العالم لتوفير متطلبات الحماية لممتلكاتها الاقتصادية وذلك حفاظا على اقتصادها من الخسائر التي قد تصيبها. ولم يكن هناك سبيل للمحافظة على تلك الممتلكات سوى تامينها لدى شركات التامين ولما كانت شركات التامين داخل كل دول العالم تتجنب وقوع خسائر فادحة وكبيرة تؤدي الى الانهيار والافلاس والتصفية اصبحت شركات التامين تبحث عمن يساندها ويساعدها في تحمل هذه الخسائر وتحمل مسؤولية تامين ممتلكات قد تؤدي خسارتها الى انهيار اقتصاد الدول. وخير معنى لها هو شركات اعادة التامين. ترمي هذه الدراسة الى بيان اثر اعادة التامين في تطوير صناعة التامين في شركات التامين العراقية العامة وصولا الى ايجاد حلول غير تقليدية للتعاون والتكامل فيما بينهما بغية النهوض بقطاع التامين وتطوره متواكبا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية , وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في اجراء البحث , وتم استخدام استمارة استبيان عدت من قبل الباحثة كاسلوب لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة , وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط سبيرمان ومعامل الانحدار الخطي البسيط للتعرف على العلاقة والاثر لاعادة التامين في تطوير صناعة التامين لشركات التامين العامة				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / تأمين				
أسم الباحث	بوران فاضل صالح				
أسم المشرف	د. خلود هادي الربيعي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور التأمين من الحوادث الشخصية في تقليل آثار الأعمال الإرهابية				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				

الخلاصة

يعد التأمين من الأنشطة ذات الدور المهم في برامج التنمية كما ان لشركات التأمين ومستوى تطورها وآليات عملها والقوانين التي تنظم العلاقة بين الشركات والزبائن تعبر عن المستوى الحضاري ودرجات التقدم لأي بلد.

وكذلك من الطبيعي ان فلسفة التأمين تعبر عن مدى الضمان عن المخاطر التي تقع سواء كان للأموال أم للأشخاص أو الممتلكات على وفق شروط تعاقدية متوازية، وهذا يستلزم مقومات بيئية ذات ظروف يمكن دراستها وتوقعها واحتسابها وفي الآوانه الأخيرة برزت ظاهرة (الإرهاب) والعمليات الإجرامية بشكل غير طبيعي مما أثرت في حركة المجتمع وأنشطته بشكل سلبي انعكس عموماً على حالات التنمية وبرامجها وقد تأثرت شركات التأمين في القطاع الحكومي والمختلط والخاص بشكل مباشر في ظل بيئة أصبحت الأوضاع الأمنية متردية فيها ويصعب قياسها.

ونظراً لأهمية قطاع التأمين وضرورة تطوير مستوى اداءه جاء هذا البحث الواقعي في للتعرف على طبيعة نشاط شركات التأمين في ظل ظاهرة (الإرهاب) وخصوصاً للوثائق ذات العلاقة بالتأمين من الحوادث الشخصية.

ولذا جاء هدف البحث في دراسة واقع التأمين في العراق والبحث عن الوسائل التي تساعد في تفعيل دور التأمين وللتقليل من آلاثار السلبية للإرهاب في القطاع بكل أنشطته وخصوصاً (التأمين من الحوادث الشخصية) وكان االبحث قد أشتمل استعراضاً للدراسات السابقة والبحوث التي تناولت تأثير التأمين من الحوادث الشخصية في ألاعمال الارهابية ، كما تم استعراض مدخل عام وتفصيلاً لـ(لتأمين من الحوادث الشخصية) من حيث الأهمية والمفهوم والتطور وكذلك ماهية ظاهرة (الإرهاب) وأسبابه وتأثيراته،مع الإشارة إلى العلاقة بين التأمين من الحوادث الشخصية و ألاعمال الإرهابية وتم اختيار شركات من القطاع الحكومي مجالا للدراسة وتحديداً (شركة التأمين الوطنية) وتم دراسة الواقع عن طريق استبانة محكمة تم تحليلها باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي ساعدت في معرفة النتائج والعلاقة

	بين المتغيرات والتي مكنت الباحثة من معرفة تأثير العلاقة بين تأثيرات ظاهرة الإرهاب ومقومات نجاح وتطوير فاعلية أنشطة (التأمين من الحوادث الشخصية) وتوصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن ان تعتمد في تطوير آليات عمل الشركات في بيئة مخاطر الإرهاب والتصدي لها بما يعزز عمل قطاع التأمين ومدى مساهمته في دعم برامج التنمية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / تأمين			
أسم الباحث	زينب يونس محمد			
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق وهيب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	بناء استراتيجية مكافحة غسل الأموال في شركات التأمين العراقية "			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تتعرض شركات التأمين والمؤسسات المالية الاخرى للأستغلال من قبل غاسلي الاموال عن طريق تمرير عمليات الغسل عبر الاعمال التجارية والمالية المتنوعة التي تضطلع بها هذه المؤسسات وعلى الرغم من ان امكانية استخدام شركات التأمين في غسل الاموال ليست مرتفعة مقارنة بالمؤسسات المالية الاخرى وفي مقدمتها المصارف ، الان تلك الشركات يمكن استخدامها هدفا مباشرا لغسل الاموال وبأساليب مختلفة من الاحتيالات، الامر الذي جعلها تتكبد نتيجتها الخسائر المالية على الرغم من وجود الاحتياطات التي تتخذها، مما ادى الى الاهتمام جديا ببذل الجهود العالمية لدراسة ومراقبة هذه الظاهرة عبر تقارير واستراتيجيات تحكم نشاط هذه المؤسسات ووضع اتفاقيات وقوانين لمكافحة غسل الاموال. في العراق وبعد انهيار الدولة عام ٢٠٠٣ وضعف الاجراءات الحكومية ،اصدر المشرع العراقي قانونا خاصا لمكافحة غسل الاموال حدد الاطار العام للمكافحة في ضوء المبادئ والاجراءات والسياقات الدولية والاقليمية الموضوعة ورتب التزامات معينة على شركات التأمين لمكافحة غسل الاموال باعتبارها احدى المؤسسات المالية المشمولة بأحكامه.			

	إنَّ هذا البحث جاء محاولة "لبناء استراتيجية مكافحة غسل الاموال في شركات التأمين العراقية" بالنظر لعدم احتواء القانون على مسائل تفصيلية تعين الشركات المذكورة في تنفيذها لألتزاماتها. ولحداثة صدور تشريعات مكافحة غسل الاموال فضلا عن ضعف تنفيذها والتلكؤ في استكمال اجراءاتها وعدم الشفافية لدى الجهات المعنية بهذا الخصوص، فقد واجهت الباحثة مصاعب جمة في الحصول على الاسناد المعلوماتي لذا لجأت الى الاسترشاد بتجارب الدول الاخرى واجراءاتها العملية الخاصة بقطاع التأمين واقتباس مايعزز الاستراتيجية التطبيقية ودعم الهدف الرئيس وبما لايتعارض واحكام القانون العراقي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / تأمين			
أسم الباحث	عبد الكاظم فائق وهيب			
أسم المشرف	أ.د.تغريد جليل ايوب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور تأمين المسؤولية الشخصية لموظفي الدولة في تقليل اثار الفساد المالي بحث تطبيقي في شركة التأمين الحكومية			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تتعدد الأخطار التي يمكن أن تصدر من موظفي دوائر الدولة والقطاع العام ممن تعهد لهم المسؤوليات المالية والحسابية والمخزنية، أثناء ممارستهم لمهام وظائفهم، ومن بينها خطري الاختلاس والأضرار اللذان يعدان في حقيقتهما مظهرين من مظاهر الفساد المالي، مما يعرض خزينة الدولة إلى خسائر كبيرة قد تصل بمداها لتنال من قدرة الدولة على انجاز خططها التنموية سواء الحالية منها أو المستقبلية، وعلى الرغم من تصدي المشرع العراقي لتوفير الحماية القانونية لتلك الأموال عبر تشريعه للقواعد القانونية ذات الطبيعة الجزائية أو المدنية أو الإدارية، ألا أن ارتباط مصير الدعوى المدنية بمصير الدعوى الجزائية، أدى إلى بروز حالة التأخير في تعويض دوائر الدولة عما أصابها من ضرر، وبالتالي عدم حصول الأخيرة على مبالغ			

	التعويض الوقت المناسب. **ولقد تنبه المشرع العراقي لهذه الحالة، فأصدر قانون التامين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام المرقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠ ، الذي أناط بموجبه مهمة تعويض دوائر الدولة الخاضعة للقانون، إلى شركات التامين المملوكة للدولة وذلك عن طريق طرحها لوثيقة التامين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام. إن المتتبع لأعمال الاكتتاب بهذا النوع من التامين يجد أن التطبيقات العملية لهذا النوع من التامين** **قد شهدت جوانب قصور عدة سواء على مستوى القانون وما أنتابه من ثغرات أو على مستوى الجهات ذات العلاقة بتنفيذ أحكام القانون المنظم له، مما اثر بالنتيجة على قدرة شركات التامين في محال جبر الضرر لدوائر الدولة الذي توخاه المشرع العراقي، لذا فإن هذا البحث جاء محاولة لتشخيص مواطن القصور الشار إليها، فضلا عن محاولة إيجاد الحلول المناسبة، ومن أجل تحقيق ذلك استعان الباحث بمجموعة من الأساليب والوسائل ومن بينها استمارة الاستبانة، والتي اهتت باختبارات تحديد علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث المستقلة والمعتمدة، فضلا عن التعرف على واقع استخابات عينة البحث البالغ حجمها (٤٠) دائرة سؤس لها، في حين تولى أسلوب الملاحظة الشخصية المستخدم بالتزام مع أسلوب المقابلة الشخصية، المستخدم بالتزامن مع أسلوب المقابلة الشخصية لتغطية الجانب التطبيقي للبحث، سواء على مستوى شركات التأمين أو على مستوى دوائر الدولة المؤمن لها، ليتم عبر هذين الأسلوبين إلى تحديد أبرز جوانب القصور في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠. وقد توصل الباحث إلى استنتاج عام مفاده ان جوانب القصور في تنفيذ أحكام قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠ ، إنما تكمن في القانون ذاته، وذلك لما انتابه من ثغرات عدة، مما أدى بالنتيجة إلى عدم التزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ أحكامه) شركات التامين بصفتها مؤمن و دوائر الدولة بصفتها مؤمن لها)، ناهيك عن عدم توفر المناخ الأمني والإداري الملائم للإبقاء بمتطلبات تطبيق أحكام القانون المذكور بصيغته الحالية مما انعكس ذلك على إضعاف قدرة شركات التأمين في أداء دورها المتمثل بإزالة أو تقليل آثار الأخطار المكتتب بها في هذا النوع من التأمين، ورغم ذلك فإن النتائج قد أثبتت وجود دور مقبول إلى حد ما لهذا النوع من التأمين في الوقت الحاضر، ولكنه لا يرقى لمستوى ما توخاه المشرع العراقي من أهداف عند إصداره قانون التامين على السؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام. وفي ضوء ذلك، قدم الباحث عددا من التوصيات التي تصب في إطار حماية المال العام واستخدامه بشكل أمثل.**

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / تأمين**
أسم الباحث	**قصي عبد الخالق فاضل**

أسم المشرف	**الدكتور علاء عبد الكريم هادي**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور إدارة الخطر في حماية المنظمات الجامعية دراسة حالة في جامعة بغداد**				
السنة	**٢٠١٠**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**موضوع أدارة الخطر و التامين له أهمية خاصة خلال القرن الماضي وشكل توجها عالميا في المنظمات الصناعية و التجارية ، وسعت الكثير من دول العالم لتوفير متطلبات البنية التحتية أللازمة لتطوره بحيث يمكن لاقتصاديات هذه الدولة الاستفادة منه خاصة في العمليات المتنوعة لهذه المنظمات وقد شهدت القطاعات الخدمية بشكل عام و قطاع التامين بشكل خاص تسارعا كبيرا في السنوات الأخيرة من اجل الاستفادة القصوى من هذه الخدمة المتميزة و المهمة لتوفير الحماية لهذه المنظمات واستمرارية أداء نشاطها .** **تهدف هذه الدراسة إلى استحداث وحدة لإدارة الخطر ضمن المنظمة العلمية الجامعية وهي أول دراسة في منظمة علمية تعنى بهذا المجال لرفع مستوى كفاءة الأداء وإجراءات العمل وتحسين أسلوب أداء أدارة الخطر في المنظمة .** **وقد تم اعتماد منهج دراسة الحالة لإجراء البحث ، تم الرجوع إلى الاستطلاع الميداني و إجراء المقابلات الشخصية و المشاهدات ، استعمال استمارة الاستبيان وبرنامج SPSS والنسب المئوية و الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الارتباط لتحليل تلك البيانات للتعرف على مدى إمكانية استحداث وحدة أدارة الخطر في جامعة بغداد**				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / تأمين**
أسم الباحث	**هدى ابراهيم نادر**
أسم المشرف	**أ.د. صباح مجيد سعيد النجار**
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير أبعاد جودة الخدمة التأمينية على رضا الزبون دراسة حالة في شركة التامين الوطنية			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أخذ موضوع جودة الخدمات مركز الصدارة في اهتمامات الباحثين في الآونة الأخيرة لتأثيره على قطاعات العمل الاقتصادية كافة ، لذا فأن مستوى الخدمة التي تقدمها شركة التامين يمكن أن تكون احد العوامل المؤثرة في استقطاب المؤمن له ، ولاسيما مع تعدد شركات التامين وانفتاح الأسواق العربية أمام الشركات العالمية التي تقدم المنتجات التأمينية نفسها ، ومن هنا فأن جودة الخدمة هي المتغير الأهم الذي يميز أي شركة عن منافسيها ويكون العامل المهم في جذب الزبائن الجدد أو الاحتفاظ بالزبائن الحاليين . وتسعى شركات التامين الى تحسين جودة خدماتها لغرض زيادة حصتها في السوق وتعزيز قدراتها التنافسية وبقائها . وتقوم فلسفة الأساليب الإدارية الحديثة في ادارة الجودة على التركيز على رضا الزبون ومعرفة احتياجاتهم وتوقعاتهم وتعميق فكرة أن الزبون يدير الشركة ، وتحقيق هذا التوجه في تقديم الخدمات التأمينية انما يقتضي اتخاذ تلك الشركات للتدابير التي يمكنها من قياس رضا زبائنها عما تقدمه لهم من خدمات . وان الزبون(المؤمن له) بوساطة ملاحظاته لخصائص الخدمة وأبعادها (الملموسية ، والاستجابة، والمعولية ، والتعاطف ، والموثوقية) ومدى إدراكه لأدائها الفعلي (الخدمة الكلية المدركة) ، يستطيع أن يحدد مدى جودة الخدمة التأمينية المقدمة له ومستوى رضاه عن الخدمة .				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / تأمين
أسم الباحث	هيام تكليف
أسم المشرف	أ.م.د. حمزة فائق الزبيدي
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	التأمين من مخاطر القروض المصرفية دراسة استطلاعية في شركة التأمين الوطنية			

	ومصرف الرافدين
السنة	٢٠١٠
اللغة	العربية
الخلاصة	هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول مجالات الائتمان المصرفي والتسوي الائتمانية والاستعلام عن العميل ومراجعة طلب الائتمان ودراسات الجدوى وتحليل السو والطلب والتنبؤات واتخاذ القرارات الائتمانية وتحليل سلوكيات العميل المقترض بالإضا الى العديد من المخاطر التي تواجه المصارف وفي مختلف بلدان العالم المتقدمة والنام والتي قد يتعرض لها اي قطاع اقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص . وقد تعرضت العديد من المصارف وفي دول عديدة مثل (أمريكا، بريطانيا ، فرنس سويسرا ،.....الخ) الى أزمات مصرفية ومالية أدت الى تعثر وإفلاس العديد من مصار مما دفع بهذه المصارف وبإدارتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للتخلص من ه المخاطر والمصاعب المالية ، ومن ضمن هذه الحلول (تامين القروض المصرفي بواسطة استخدام وثيقتين الاولى الوثيقة المصرفية الشاملة والثانية وثيقة تامين القرو والتي وجدت من اجل مساعدة المصارف للخروج من ازمتها المالية ، كنتيجة للظرو البيئية الخاصة التي يعمل بها القطاع المصرفي في العراق وكثرة المخاطر وتوا الأزمات التي رافقت العمل المصرفي العراقي من سرقات واختلاسات وتزوير وظرو امنية وسياسية واقتصادية متغيرة وغير مستقرة. وتبرز اهمية دراسة البحث من خلال الاطار النظري للمخاطر بشكل عام والمخا المصرفية بشكل خاص وكذلك الاطار النظري لسياسات الإقراض وكيفية تامين القرو لضمان سداد اصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها ومن اهم اهداف البحث د تنشيط عمل الوثيقة المصرفية الشاملة ووثيقة تامين القرض لضمان حماية القروض ف المصارف العراقية بالإضافة الى نشر الوعي التأميني من خلال التعاون المشترك ب المصارف وشركات التامين وكذلك تحقيق توازن بين العائد والمخاطرة من خلال وض وصياغة استراتيجية سليمة وفاعلة لإدارة محفظة القروض فأذا تمكنت المصارف م تحديد هذه التوقعات فانه بالضرورة سوف تمكنها من صياغة ورسم سياسة اقراض مناسبة تجنبها مختلف انواع المخاطر الائتمانية ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر ع السداد اوما تسمى بمخاطر القروض الغير العاملة . ومن ثم جاءت التوصيات الواردة بشأنها والتي ركزت على الدورين الوقائي والعلاج (لشركات التامين) من خلال التامين على القروض بحيث تعتمد هذه الشركات الى وض الضوابط والمعايير الكفيلة للتخلص من مشكلات الفشل او الإعسار المالي ، وتأمل الباح ان تكون الاستنتاجات والتوصيات التي شملها البحث قابلة للتحقق ومن الله التوفيق.